تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة

The Impact of the Russian-Ukrainian War on European Security: A Study of the Changes in the Concept and Issues of Security after the Cold War

اسامة فاروق مخيمر

أستاذ مساعد – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

تسبب اندلاع الحرب الروسية– الأوكرانية في معاودة ظهور قضية أمنية على الساحة الأوروبية كانت سائدة في حقبة الحرب الباردة (1945– 1991م)؛ فقد عادت إلى الساحة الأوروبية من جديد قضايا الأمن بمفهومه الضيق، أي الأمن العسكري وما يرتبط به من قضايا. وقد كان التصور السائد للأمن في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة أن القارة الأوروبية تجاوزت المرحلة التي سادت فيها قضايا الأمن بمفهومه العسكري (الضيق) بما يحمله من قضايا مثل توازن القوى، والصراع بين الدول، والتهديد النووي المتبادل، وصراع الأيديولوجيات... وغيرها، وأنها استطاعت أن تضع أسسًا راسخة للأمن بمفهومه الشامل (الواسع) فيما بينها، ولكن جاءت الحرب الروسية– الأوكرانية لتغير ذلك التصور الذي كان سائدًا، ولتثبت أنها غيرت طبيعة مفهوم وقضايا الأمن الشامل بمفهومه الواسع، وطبيعة قضاياه التي سادت أوروبا بعد الحرب الباردة، لتعود مرة أخرى إلى قضايا الأمن الأوروبي في حقبة الحرب الباردة. وتسلط الدراسة الضوء على تلك القضايا التي ظهرت مع الحرب الروسية الأوكرانية.

الكلمات الدالة: الحرب الروسية– الأوكرانية، الأمن الأوروبي، الحرب الباردة.

Abstract:

The outbreak of the Russian-Ukrainian war caused the re-emergence of a security issue on the European scene that was prevalent in the era of the Cold

War (1945-1991). Security issues in its narrow sense, that is, military security and related issues, have returned to the European arena. The prevailing perception of security in Europe after the end of the Cold War was that the European continent went beyond security issues in its (narrow) military concept, with issues such as balance of power, conflict between states, mutual nuclear threat, conflict of ideologies, etc., and that it was able to lay solid foundations. Security in its comprehensive (broad) sense among them. However, the Russian-Ukrainian war came to change that prevailing perception, and to prove that it changed the nature of the concept and issues of comprehensive security in its broad sense, and the nature of its issues that prevailed in Europe after the Cold War, to return once again to European security issues in the era of the Cold War. The study sheds light on those issues that emerged with the Russian-Ukrainian war.

Keywords: Russian-Ukrainian War, European Security, Cold War

مقدمة:

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية– ممثلةً في الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في 24 فبراير 2022م– بسبب ما أعلنته روسيا من أن التقارب الأوكراني مع الغرب الذي أخذ عدة أشكال؛ مثل الحديث عن انضمام أوكرانيا إلى عضوية حلف الناتو، وإعلانها نيتها امتلاك سلاح نووي، وعدم استجابة الغرب لمخاوف روسيا الأمنية إزاء تزايد النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي الغربي في أوكرانيا، وهي أمور تهدد المصالح الروسية الحيوية وأمنها القومي، ومن ثم أعلنت روسيا أن هدفها من اجتياح أوكرانيا هو العمل على إسقاط النظام بقيادة الرئيس زيلينسكي، ونزع سلاح أوكرانيا، ومنعها من الانضمام إلى عضوية حلف الناتو، وإجبارها على الاعتراف بالوضع القائم المتمثل في ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014م، واستقلال كل من لوجانسك ودونيتسك في منطقة دونباس الواقعة شرقي أوكرانيا في 21 فبراير 2022م.

وقد أعادت الحرب بين الجانبين: روسيا من جانب، وأوكرانيا مدعومة من الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو من جانب آخر، أجواء الحرب الباردة بين القطبين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) التي سادت في أعقاب الحرب الباردة. كما أكدت ضرورة إعادة النظر في

حسابات الغرب تجاه روسيا ومصالحها في الأمن الأوروبي؛ لأنها ترتبط– بشكل كبير– بمصالح أوروبا واستقراراها.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحليل ما طرأ على مفهوم وقضايا الأمن الأوروبي من تغيرات مهمة في أعقاب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا؛ فالدمار الكبير الذي لحق بالمدن الأوكرانية بسبب الغزو الروسي يعيد للأذهان معارك الحرب العالمية الثانية التي شهدتها القارة الأوروبية، كما أن الدعم الهائل من جانب حلف الناتو بدعم وحماس أمريكييْن يعيد إلى الأذهان سياسة الحرب بين المعسكرين التي سادت خلال فترة الحرب الباردة، وانتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي رسميًّا في ديسمبر 1991م. لذلك فإن الدراسة تسعى إلى معرفة التغير الذي حدث في مفهوم الأمن في أوروبا بعد الحرب بين البلدين، وتسليط الضوء على أهم القضايا التي ظهرت وتزامنت مع تلك الحرب، ومعرفة مدى استمراريتها وتأثيرها على الأمن الأوروبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرُّف على أهم القضايا التي برزت وأصبحت تؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي في أعقاب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وكذلك الاختلاف في تلك القضايا عن تلك التي سادت في مرحلة الحرب الباردة. كما تعمل على تسليط الضوء على مكانة روسيا في الأمن الأوروبي، والحيز الذي تشغله كعامل مهم في تحقيق الاستقرار في الأمن الأوروبي.

مشكلة الدراسة:

صاحبت نهاية الحرب الباردة تغيرات هائلة في النظام الدولي، وفى القارة الأوروبية على وجه الخصوص باعتبارها المسرح الرئيسي للأحداث. وقد جاءت نهاية تلك الحرب منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي لتشكل تحديًا كبيرًا للمفهوم الواقعي للأمن (الأمن الضيق)، والذي غلب عليه الجانب العسكري، وظل سائدًا طوال فترة الحرب الباردة، فقد جاءت بفكر جديد هو مفهوم الأمن الشامل comprehensive security بمعنى تعدد جوانب ومفاهيم الأمن، وهو أحد المبادئ التي شكلت

جوهر فكر وروح مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي منذ مؤتمر هلسنكي عام 1975م، لكن اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا في فبراير 2022م تسبب في عودة مناخ الحرب الباردة من جديد، وأعاد إلى القارة الأوروبية قضايا أمنية كانت قد نسيتها منذ قرابة ثلاثة عقود (1991– 2022م). وعليه تظهر المشكلة البحثية في السؤال التالي:

ما هي طبيعة التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الأوروبي، وما هي أهم القضايا التي تصدرت الأولوية في أوروبا بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية؟

الأسئلة الفرعية:

1– ما مدى الاختلاف بين قضايا الأمن التي برزت في مرحلة الحرب الباردة، والقضايا التي ظهرت على

الساحة بعد الحرب الروسية– الأوكرانية؟

2– ما هو الثابت والمتغير في قضايا الأمن الأوروبي بعد اندلاع الحرب بين البلدين؟

3– ما هى مكانة روسيا في النظام الأمني بمعناه الشامل في أوروبا.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج تحليل النظم لديفيد استون، والذي يقوم على وجود النظام السياسي كوحدة للتحليل سواءً الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، ومدخلات ومخرجات للنظام الذي يقع ضمن البيئة المحيطة، وبشكل لا يمنع التأثير المتبادل بين النظام والنظم الأخرى، أو بينه وبين البيئة المحيطة. وتغذية عكسية ناتجة عن دخول المدخلات إلى النظام ثم تفاعلها معه، وخروجها إلى البيئة لتعود إليه مرة أخرى، وهي عملية تحافظ على وجود واستمرارية النظام[1]. وقد عرفت بعض المصادر التغذية العكسية بأنها عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته وسياساته؛ حيث تولد هذه النتائج

مدخلات جديدة في شكل مطالب أو تأييد، وتكفل هذه العملية (التغذية العكسية) للنظام نوعا من الحركية[2].

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين؛ يتناول **القسم الأول منها:** تأصيل مفاهيم الدراسة، وأهم مفاهيم وقضايا الأمن الأوروبي خلال فترتين رئيسيتين هما: مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويتضمن **القسم الثاني:** المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحرب الروسية الأوكرانية، وأهم قضايا الأمن الأوروبي بعد تلك الحرب.

وتنظر الدراسة إلى الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها مرحلة ثالثة بعد مرحلة الحرب الباردة، ثم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ثم مرحلة الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في فبراير 2022م، ولا تزال مستمرة حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة.

القسم الأول:

أولًا: تأصيل مفاهيم الدراسة

الأمن الأوروبي:

ويقصد به الترتيبات والاتفاقيات والخطط والمؤسسات الأوروبية الهادفة إلى مواجهة التهديدات القائمة والمحتملة من جانب، وتلك الكفيلة بتحقيق الاستقرار في أوروبا من جانب آخر، مع تعظيم الاستفادة من الفرص، والحد من التحديات القائمة والمستقبلية، وهو ما يتطلب بدوره التوافق على تشكيل الهوية الجماعية الأوروبية، والشعور بالتوحد، مع الاعتراف بوجود تمايز وتباين بين الدول الأعضاء ينبغي مراعاته، والعمل على توحيد التصورات نحو العالم الخارجي بما في ذلك طبيعة التهديدات والمخاطر والمصالح، والنظر إلى الجماعة الأوروبية كهوية تمثل المرجعية للجميع من المشتركين[3].

الحرب الروسية الأوكرانية:

شنت روسيا في 24 فبراير 2022م هجوما شاملًا على أوكرانيا نتيجة إبداء أوكرانيا– مدعومة من الولايات المتحدة والدول الغربية– نيتها المضي قدمًا في محاولاتها الانضمام إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وهو ما ترى فيه روسيا تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وأعلنت روسيا أن هدفها من الحرب هو إسقاط نظام الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، ونزع سلاح أوكرانيا، ومنعها من الانضمام إلى عضوية حلف الناتو، وإجبارها على الاعتراف بالضم الروسي لشبه جزيرة القرم.

مفاهيم وقضايا الأمن الأوروبي خلال مرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة

1– مفاهيم وقضايا الأمن الأوروبي في مرحلة الحرب الباردة:

قبل الحديث عن الأمن الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سنتطرق إلى نبذة مختصرة عن ملامح الأمن الأوروبي في مرحلة الحرب الباردة؛ ففي أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية دخل العالم إلى مرحلة الحرب الباردة بين القطبين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)، فساد نظام عالمي ثنائي القطبية، وسيطرت النظرية الواقعية التي تتبنى المفهوم الضيق للأمن (الأمن العسكري) على تلك المرحلة. فالأمن وفقًا لهذه المدرسة يتمحور حول أمن الدولة، ويكمن في الحفاظ على إقليم الدولة وتماسكها الاجتماعي واستقرارها السياسي، وتعتمد الدولة على قدراتها العسكرية لتحقيق ذلك الأمن. ويعلو البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد المختلفة، ويسمو أمن الدولة على غيره من المستويات لمفهوم الأمن[4].

وقد تطورت النظرية الواقعية في سياق تاريخي يعود إلى نهاية حرب الثلاثين عامًا التي تُوجت بعقد اتفاقية وستفاليا عام 1648م، وهي الاتفاقية التي حددت بشكل واسع نمط العالم الحديث. وقدمت النظرية تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول. فوفقًا لأنصار الاتجاه الواقعي، فإن الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها، وعليه فالقوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها[5].

وتستطيع الدول عن طريق استخدام القوة أو التهديد بها الحفاظ على بقائها، فالصراع من أجل وحول القوة هو محور السياسات الدولية التي هي "سياسات القوى"، ويتحقق استقرار النظام الدولي وفقًا لمبدأ توازن القوى[6].

وقد لخص هانز مورجنثاو مؤسس النظرية الواقعية في كتابه (السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام)[7] أسس تلك النظرية في مجموعة من المبادىء هي: العقلانية؛ والتي تعني الاختيار بين البدائل، واتخاذ القرار، والمصلحة باعتبارها المعيار الدائم الذي ينبغي أن يوجه ويحكم تصرفات الدولة[8]، والبقاء باعتباره الهدف الأول للسياسة الخارجية. وترى النظرية أن الحفاظ على الوضع القائم هو غاية مطلوبة، وأن المصالح تتحدد وفق شروط القوة، وليس وفقًا لقواعد الأخلاق[9]. ويرى المفكر الفرنسي ريمون آرون في هذا السياق أن دعم الأمن يتحقق عن طريق قوة الدولة أو ضعف منافسيها، وأن كل دولة تسعى إلى مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى عن طريق الجمع بين كل من القوة والأمن؛ وذلك من أجل فرض إرادتها وحساباتها على الدول الأخرى، وفي نفس الوقت عدم الخضوع لإرادة وسياسات التفوق التي تمارسها الدول الأقوى منها في النظام الدولي[10].

وقد شهدت النظرية الواقعية تطورات عديدة تتابعت عليها عبر تاريخها الطويل تمثل أبرزها في ظهور الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز Waltz Kenneth في كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية" Politics international of Theory، حيث تخلت الواقعية الجديدة عن فرضية تأثير الطبيعة البشرية في السياسة الدولية، واعتبرت أن الطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية هي انعكاس لطبيعة بنية النسق الدولي الذي يقوم على جمع من دول تتصارع في غيبة سلطة عليا تضبط سلوكها. كذلك فقد ولدت من رحم الواقعية الجديدة نظريات عديدة في مقدمتها الدفاعية والواقعية الهجومية، وهما النظريتان اللتان وإن اتفقتا حول المبادىء الرئيسية للواقعية، إلا أنهما اختلفتا حول العديد من المسائل البارزة حول مستوى القوة الذي ينبغي على الدول بلوغه، وكذا مدى جدوى السياسات التوسعية. ويعتبر والتز رائدًا للواقعية الدفاعية مثل جون مريشامير أبرز أعلام الواقعية الهجومية[11].

أما عن نوعية القضايا التي سادت خلال مرحلة الحرب الباردة؛ فكانت هي التنافس بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والغربي بقيادة الولايات المتحدة على اكتساب مناطق النفوذ، وضم المزيد من الدول إلى نفوذهما، لتتسم تلك المرحلة بالصراعات والحروب بين الدول، وظهور الحروب بالوكالة بين القطبين، وكان محور الخلاف بين القطبين هو الجانب الأيديولوجي[12] (الرأسمالية والشيوعية)، وغلب على الأمن جانبه العسكري مع وجود حلفين متنافسين (حلف الناتو، وحلف وارسو)، كما برزت الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات بين الدول.

2- مفاهيم وقضايا الأمن الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

ارتبطت نهاية الحرب الباردة بمجموعة من المتغيرات والأحداث المهمة؛ فقد شهدت دول شرق ووسط أوروبا موجة ضخمة من الاضطرابات المطالبة بالديمقراطية وإصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عام 1989م، جاء على أثرها انهيار جدار برلين رمز الحرب الباردة في 9 نوفمبر 1989م، ثم توحيد ألمانيا في أكتوبر 1990م، وانهيار الاتحاد السوفيتي رسميًّا في ديسمبر 1991م، وسقوط حلف وارسو في شهر أبريل من نفس العام. وقد شهدت هذه المرحلة في بدايتها ميلاد ما عرف باسم "النظام العالمي الجديد"[13] بقيادة الولايات المتحدة في ظل نظام دولي أحادي القطبية بقيادتها؛ باعتبارها القوة التي تجمع عناصر منظومة القوة الشاملة، والتي تمثلت في أربعة عناصر هي:[14] أ- قوة عسكرية ضخمة وحديثة ب- قوة اقتصادية عالمية ج- جاذبية ثقافية وأيديولوجية د- قوة سياسية عالمية.

وقد جاءت نهاية الحرب الباردة لتشكل تحديًا واضحًا للمفهوم الواقعي "الضيق" للأمن، والذي ظل مهيمنًا طوال فترة الحرب الباردة. حيث جاءت بفكر جديد هو مفهوم الأمن الشامل بمعنى تعدد مفاهيم الأمن وجوانبه، وهو ما تحقق للولايات المتحدة بعناصر القوة الشاملة التي تمتلكها وسبق ذكرها.

وقد اتضح ذلك التعريف الشامل للأمن في مقولات النظرية الليبرالية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة، وقامت على عكس ما قامت عليه المدرسة الواقعية، فأسس المدرسة الليبرالية هي: أولًا، المفهوم

غير العسكري للأمن، وثانيًا، تضاؤل دور الدولة في الأمن. وإجمالًا يمكن تلخيص أهم مقولات النظرية الليبرالية فيما يلي[15]:

1- أن الدولة فاعل في النظام الدولي ضمن العديد من الفاعلين الآخرين مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية.

2- أن التعاون بين الدول أمر ممكن حدوثه، بل ومرغوب فيه في ظل تشابك العلاقات والمصالح الدولية، ويمكن تحقيقه عن طريق بناء علاقات الاعتماد والمنفعة المتبادلة .

3- أن الأمن متعدد ومتنوع الجوانب، ولا يقتصر على الجانب العسكري فقط، وبالتالي فإن تحقيقه لا ينحصر في زيادة القوة العسكرية، بل يتعداها إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية... إلخ .

4- أنه من الممكن إصلاح النظام القائم بإجراءات تطويرية تدريجية، وأن الغاية المنشودة هي "الحرية".

6- أن الحرب خطأ فادح يجب منعه من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وبناء الثقة بين الدول.

ويرى أنصار الأمن الشامل بمفهومه الواسع، أن المشكلات غير العسكرية هي مصدر الصراعات العسكرية، وأن تلك الأولى مثل التنمية والرعاية الصحية وتحسين الرواتب وتطوير التعليم والقضايا الإنسانية مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين وغيرها، هي التي تهم الشعوب سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة. كما يرى هؤلاء أن الإنفاق العسكري يأتي على حساب التنمية الاقتصادية. ولذلك ينبغي التركيز على إيجاد حلول غير عسكرية للمشكلات الأمنية، ومنها على سبيل المثال التحول الديمقراطي، وبناء الدولة، وتنمية المجتمع المدني، وتشجيع الاعتماد المتبادل بين الدول. أما عن القيم التي يركز عليها أنصار المفهوم الشامل للأمن، فهي حقوق الانسان بمفهومها الشامل، وتحقيق الرخاء الاقتصادي وقضايا المناخ وحماية البيئة[16].

ومن بين أهم النظريات التي ارتبطت بمفهوم الأمن الشامل، نظرية السلام الديموقراطي (Democratic Peace Theory) التي تعود في جذورها إلى المفكر "إيمانويل كانت" في مقال له بعنوان " السلام الدائم" والتي ذكر فيها أن الديموقراطية قوة دافعة للسلام، واقترح فيها آليات لتعزيز

التقارب والتعاون بين الدول، فرأى (1) ضرورة أن يتوافر للدول "دستور جمهوري" يستلزم موافقة الجمهور قبل أن تقرر الحكومة استخدام القوة العسكرية، (2) تهدئة العلاقات بين الدول عن طريق التبادلات التجارية الوثيقة وما أطلق عليه كانط "روح التجارة"، (3) اتحاد الدول للتغلب على حالات الخروج على القانون في السياسة الدولية[17].

جدير بالذكر أن نظرية السلام الديموقراطي تقوم على عدة فرضيات هي: 1- أن العامل المشترك بين الدول هو الديموقراطية التي يجب أن تتوسع وتنتشر قدر المستطاع بين الدول باعتبارها متطلبا للسلام، 2- أن الدول الديموقراطية لا تحارب بعضها البعض (وعليه فإن فرنسا وألمانيا مثلا توقفتا عن محاربة بعضهما، لأنهما قد تمكنتا من تطوير نظام ديموقراطي في كل منهما)، 3- وأن الديموقراطية لا تبنى من الخارج وإنما من الداخل، ولكن يمكن للدول الأوروبية الغربية تقديم الدعم والتشجيع للقوى الديمقراطية الناشئة[18].

إذن فمفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وتركز النظرية على الاعتماد المتبادل بين الدول، والفوائد التي تجنيها من ذلك. وعلى ذلك لم يكن غريبا أن تظهر روافد عديدة للنظرية الليبرالية تتبنى المفهوم الشامل للأمن ضمن مقولاتها ومن هذه الروافد: المدرسة الاقتصادية، الليبرالية الجديدة، التيار النسوي[19].

وتشير الأدبيات إلى أن النقاش حول توسيع وتعميق مفهوم الأمن في الإطار النظري نبع من ثلاثة أسباب رئيسية هي[20]: أولًا، الجدل حول مقولات الواقعية الجديدة التي تحاول الهيمنة علي حقل العلاقات الدولية. ثانيًا، الحاجة إلى الاستجابة للتحديات المهمة التي فرضها النظام الأمني بعد الحرب الباردة. ثالثًا، العمل المستمر على تحديث حقل العلاقات الدولية، والنظريات التي تسعى إلى تفسير واقعه، وجعله متوائمًا ومفسرًا للتطورات الجارية والمعاصرة.

من هذا المنطلق دعت أستاذة العلاقات الدولية الألمانية هلجا هفتندورن[21] إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن ومراجعته على اعتبار أن تصورات ومقولات الأمن التقليدي بمنظورها الضيق (المبني على مقولات الواقعية) بداية من هوبز للأمن لا توفر نموذجًا كافيًا، ولا حتى تفسيرًا مُرضيًا للتغير في العلاقات الأمنية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وقد رأت هلجا هفتندورن أنه بإمكان حقل

الدراسات الأمنية أن يتطور إلى حقل دولي حقيقي تتم دراسته عبر رؤية متعددة الميادين المعرفية والثقافات التي تسمح لمفهوم الأمن أن يشتمل على طائفة واسعة من الموضوعات المتعلقة بموضوعات ومجالات تشمل: نظرية وتاريخ الأمن، والحرب والصراع، والقيم والتراث الثقافي، ومفاهيم الأمن الإقليمي الدولي والشامل، والمجتمعات الأمنية وبناء المؤسسات، والأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية للأمن، وتحديات الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وسياسات الدول الدفاعية والاستراتيجية النووية... إلخ.

قضايا الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

صاحبت نهاية الحرب الباردة مجموعة جديدة من القضايا الأمنية بمفهومها الشامل في القارة الأوروبية والعالم مثل: تفكك الدول، وانتشار الصراعات العرقية والدينية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمخاوف من انتشار أسلحة الدمار الشامل في ظل الترسانة الضخمة التي كان يمتلكها الاتحاد السوفيتي (السابق) منها. كما ظهرت على قائمة الأولويات قضايا الإرهاب، وتدهور البيئة، والهجرة، واللاجئين، والجريمة المنظمة، والأمراض المعدية الفتاكة (مثل الإيدز، السارس)... وغيرها. وقد ساعدت العولمة بما تحتويه من خصائص– مثل سرعة الانتقال والاتصال، وتحويل العالم إلى قرية صغيرة– على سرعة انتشار تلك القضايا أو المشكلات وتفعيلها[22].

ومما سبق يمكن القول بأن التغيرات في النظام الدولي أدت إلى التغير في قضايا الأمن (بعد الحرب الباردة)، ومن ثم في مفهومه؛ فظهر مفهوم الأمن "الواسع" الذي يتسم بالشمول والتعقيد (التركيب)، وزيادة عدد الفاعلين، وتعدد المستويات. فالتحديات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تقتصر فقط على الدفاع عن إقليم الدولة، على الرغم من بقائه ضمن المهام الأساسية للأمن، بل امتدت إلى محاولة خلق نظام دولي أمني جديد يعتمد– قدر المستطاع– على تقييد السلوك العدوانى، وتعزيز التعاون بين أعضاء النظام، والعمل الجماعي في مجالات: منع اندلاع الصراعات العنيفة، وإدارة الأزمات، والتسوية السلمية للمنازعات. وقد برزت عدة محاولات دولية وإقليمية هدفت إلى تعزيز تلك المبادىء والقواعد، ووضعها موضع التنفيذ، وعلى رأسها تقرير" أجندة من أجل السلام " التي

أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي عام 1992م، وجهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي انطلقت من مؤتمر قمة باريس عام 1990م "حول أوروبا جديدة"، وتعمل المنظمة منذ المؤتمر التأسيسى لها عام 1975م في هلسنكي وفقًا لمفهوم الأمن الشامل. وتجدر الإشارة هنا أيضًا إلى ظهور مفهوم "الأمن المجتمعي" كوسيلة لفهم وتوضيح أهمية الهوية السياسية للأمن وبشكل خاص الهوية الإثنية القومية، وجوهره هو أنه إلى جانب التهديدات الموجهة للدولة هناك تهديدات موجهة للمجتمع، وعليه فقد ظهر مفهوم الأمن المجتمعي، فكما أن السيادة تشكل معيار الحكم على أمن الدولة، فإن الهوية تشكل جوهر حياة المجتمع، ومعيار الحكم على أمنه، وقد تبلورت تلك الأفكار في "مدرسة كوبنهاجن"[23]. ويمكن القول بأن أبرز قضايا الأمن في القارة الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة تمثلت فيما يلي:

1- التحول من حماية المظلة الأمنية السوفيتية إلى مشكلة الفراغ الأمني:

جاء انهيار حلف وارسو في أبريل 1991م، وانهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991م ليخلق مشكلة فراغ أمني ضخمة لدول وسط وشرق أوروبا التي سعت إلى الانضمام إلى عضوية المنظمات الغربية مثل: حلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ولقيت ترحيبًا من تلك المنظمات في الوقت الذي عارضت فيه روسيا ذلك الانضمام وبخاصة الانضمام إلى حلف الناتو. وقد تمثلت السياسة الروسية الأمنية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بشأن حلف الناتو في ثلاث دعائم رئيسية هي: أنه في أعقاب انهيار حلف وارسو لم تعد هناك حاجة حقيقية لنظيره حلف "الناتو"، وأن كل الأحلاف العسكرية لابد أن تكون موجهة ضد خصم سياسي محتمل، لذلك فإن توسع الناتو بما يعنى تقويته، وتعزيز قدراته سوف يؤثر سلبًا على الأمن الروسي، وأن توسع الناتو، وتعزيز قدراته سوف يزيد النزعات والاتجاهات المتطرفة والراديكالية في السياسة الروسية[24].

2- توسيع عضوية المؤسسات الغربية:

نتيجةً لمشكلة الفراغ الأمني، التي سبق ذكرها، في أعقاب نهاية الحرب الباردة، ونهاية الشيوعية، وما ارتبط بها من مؤسسات، تقدمت معظم دول وسط وشرق أوروبا بطلب عضوية إلى المؤسسات

الأوروبية، ورأى البعض أن قبول تلك الدول في عضوية تلك المؤسسات الأوروبية يهدف إلى دمجها في مؤسسات أوروبية ذات قيم ديمقراطية تعددية بما يضمن التزامها بتلك القيم، وكذلك استقرار قضايا الأمن العسكري، والالتفات إلى قضايا الأمن غير العسكرى[25]. وبناءً على ذلك توسع حلف الناتو في مارس 1999م ليضم ثلاث دول جديدة هى: بولندا، التشيك، المجر، ثم جاء توسعه الثاني في مارس 2004م ليضم سبع دول جديدة إلى عضويته هي: بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، استونيا، ليتوانيا. أما اتحاد غرب أوروبا WEU فقد قبل في عضويته في 9 مايو 1994م تسع دول جديدة من شرق ووسط أوروبا هي: بلغاريا، رومانيا، تشيكيا، سلوفاكيا، المجر، بولندا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، والتي حصلت على صفة الشريك المنضم. ولم تخرج منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عن القاعدة؛ فمن 35 دولة مشاركة في هلسكني عام 1975م ارتفع عدد الدول الأعضاء مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي إلى 55 دولة. ومن الواضح أن تلك الزيادة أتت من قبول عضوية دول وسط وشرق أوروبا، والاتحاد السوفيتي السابق. ولم تقتصر عملية التوسيع على المؤسسات ذات الطابع الأمني فقط، فقد توسع الاتحاد الأوروبي نفسه في مايو 2004م ليضم عشر دول جديدة هي (ليتوانيا، لاتفيا، استونيا، قبرص، مالطا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، المجر، تشيكيا)[26].

3- روسيا وعضوية حلف الناتو:

تعتبر علاقة روسيا مع حلف الناتو من أهم قضايا الأمن الأوروبى، فعلى الرغم من أن قادة حلف الناتو أعلنوا أن أي عضو في برنامج الشراكة من أجل السلام[27] مرشح لعضوية الحلف، إلا أن استبعاد عضوية روسيا كان أمرًا متفقًا عليه، وقد جرى ذلك تحت غطاء عدم استيفاء الشروط المطلوبة لدول الحلف. ومن بين الحجج التى تم الاستناد إليها لعدم ضم روسيا إلى عضوية الحلف أنها دولة غير مستقرة، وأنها دولة كبيرة، وسيؤدي ضمها إلى الحلف إلى حدوث تغيرات جوهرية، مثل حصولها على حق "الفيتو" على قرارات الحلف، وأن ضمها يعني عمليًّا مد الضمانات الأمنية للحلف وفق المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن إلى حدود الصين ومنغوليا، وأنه سيؤدي إلى فقدان الحلف لسمعته الدفاعية، ويتحول إلى منظمة للأمن الجماعي مثل الأمم المتحدة، وهو ما تهدف إليه موسكو منذ

المراحل الأولى لظهور الحلف. وقد تم بالفعل توقيع اتفاق ثنائي بين الحلف وروسيا في 27 مايو 1997م ينص على التزام الطرفين بالتعاون في بناء قارة مستقرة وآمنة وغير مقسمة تقوم على أسس المصالح المشتركة[28] ورغم أن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قدم تأكيده وتعهداته للرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف بأنه إذا سُمح لألمانيا بالتوحد في الناتو، والحفاظ على الوجود الأمريكي في أوروبا، فإن حلف الناتو لن يتوسع إلى الشرق، إلا أن هذا التعهد لم يتم الالتزام به، وتوسع الحلف حتى أصبح على حدود روسيا[29]. وعليه، لم يكن الضمان الغربي صادقًا فيما قدمه لجورباتشوف، فسرعان ما عمل على التوسع باتجاه الشرق، كما عمل على تسليح أوكرانيا رغم أنها لم تنضم بعد إلى الحلف، حيث عملت الدول الغربية على ضخ الأسلحة الهجومية لأوكرانيا منذ عام 2016م، وعلى مدار سبع سنوات قدمت واشنطن أكثر من 2.5 مليار دولار للمساعدات العسكرية في أوكرانيا، بالإضافة إلى ذلك فإنه في يناير 2022م سمحت الولايات المتحدة لدول البلطيق إستونيا وليتوانيا ولاتفيا بتزويد أوكرانيا بأسلحة أمريكية الصنع[30].

4- الصراعات داخل الدول:

انتشرت الصراعات داخل الدول- بشكل كبير- بعد نهاية الحرب الباردة مقارنة بمرحلة الحرب الباردة. وفي حصر أُجري حول الصراعات المسلحة الكبرى حول العالم عام 1991م تبين أن واحدًا فقط منها كان بين الدول (حرب الخليج الثانية)، في حين كانت البقية صراعات داخل الدول[31]. وقد انقسمت الصراعات بعد الحرب الباردة إلى ثلاثة أنواع هي:

1- الصراعات بين الدول: وهي ذلك النوع الذي تتحارب فيه القوات المسلحة لدولتين على الأقل حربًا تقليدية.

2- الصراعات الداخلية: ويقصد بها هنا الصراعات بهدف السيطرة على الحكم، وأقرب مفهوم لها هو الحرب الأهلية، حيث تواجه حكومة ما معارضة عسكرية منظمة تهدف إلى السيطرة على مقاليد الحكم.

3- صراعات بهدف تكوين دولة: وتشمل كذلك مواجهة حكومة ما لمعارضة عسكرية منظمة بهدف الحصول على مطالب إقليمية أو مطالب دستورية من الحكومة مثل: حكم ذاتي، استقلال أو تكوين دولة جديدة.

علاوة على ذلك فقد تصاعد الاهتمام بالعوامل الثقافية والحضارية كقوة محركة للشئون الدولية في ظل التنوع والتمايز القائم على العرق والدين والثقافة الذي ظهر إلى السطح بقوة في أعقاب تفكك الدول، وسيادة نزعة الميل نحو الاستقلالية استنادًا إلى تلك العوامل، وفي هذا الإطار ظهرت نظرية صدام الحضارات للمفكر الأمريكي صامويل هنتنجتون الذي روج لفكرة أن الصراع بين الحضارات سيحل محل صراع الأيديولوجيات الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة[32].

القسم الثاني: مرحلة الحرب الروسية الأوكرانية، وأهم قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب

مرحلة الحرب الروسية الأوكرانية:

ترجع أهمية هذه الحرب إلى عدة اعتبارات؛ منها أنها أول حرب برية كبرى في أوروبا يستخدم فيها هذا الكم من الجنود والأسلحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنها حرب معقدة تتداخل فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ ما يدخلها في نمط الصراعات الذي يُعرف بالصراع الاجتماعي الممتد الذي يعد من أكثر أنواع الصراعات صعوبة على الحل . كما أنها حرب ساحتها الأراضى الأوكرانية، ولكن نطاق حدودها السياسية والاقتصادية يتجاوز ذلك؛ لأنها في جوهرها مواجهة بين روسيا من جانب، والغرب ممثلًا في الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر[33].

من جانب آخر نجد أن الدول الأوروبية تنظر إلى " التهديد" الروسي للأمن الأوروبي، سواءً عبر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014م أو عبر غزوها لأوكرانيا على أنه تهديد أوروبي جاء من داخل القارة الأوروبية، وليس من خارجها، وهو ما يستدعي التعامل معه بطريقه مختلفة عما لو كان تهديدًا لها من خارجها، ومن ثم سنجد أن الدول الأوروبية عمومًا لا ترغب، ولا تستطيع حقيقةً تجاهل وضع دولة بحجم وقدرات روسيا الكبيرة داخل أوروبا[34].

ومما لا شك فيه فإن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية؛ فقد أعادت نمط الحروب العسكرية التقليدية إلى المشهد في الحسابات الأمنية في القارة الأوروبية، والتي كانت قد تراجعت أهميتها لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية. كما أبرزت الحرب وجهة النظر الروسية التي تعتبر أن أمنها القومي يعد جزءًا مهمًّا من منظومة الأمن الأوروبي، حيث تتبنى روسيا تصورًا للأمن الأوروبي يرتبط بأمنها القومي، وبدور لها في أي ترتيبات خاصة بالأمن في أوروبا[35]

من جانب آخر تمثل أوكرانيا أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لروسيا؛ فقد حرصت روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991م على إبقاء أسطولها في البحر الأسود، حيث تمركز الأسطول الروسي في قاعدة سيفاستوبل البحرية في جزيرة القرم، والتي تنبع أهميتها من أن السيطرة عليها تعني التحكم في البحر الأسود والمناطق المطلة عليه. أما عرقيًّا فينتمي الجزء الشرقي والجنوبي من أوكرانيا إلى روسيا، ويشكل الروس ما يقرب من 17 % من سكان أوكرانيا، وتعطي تلك الأخيرة روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي، والعسكري، والاقتصادي إلى دول شرق أوروبا والبحر الأسود ومنطقة القوقاز، وتمثل كذلك أهمية استراتيجية بالنسبة لمنظومة أمن الطاقة الروسية، حيث تمثل أوكرانيا نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، ومن المعروف أن العديد من الأسلحة الروسية مثل محركات طائرات الهليكوبتر الروسية القتالية، ومحركات العديد من السفن الحربية الروسية أنتجت في المصانع العسكرية الأوكرانية، كما أن ما يزيد على نصف مكونات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات تنتج في أوكرانيا[36].

وبناءً على ما سبق فإن روسيا رأت في توسع حلف الناتو شرقًا تهديدًا لها، وأنها لن تقبل بانضمام أوكرانيا إلى المنظومة السياسية والاقتصادية والعسكرية الغربية، وأثبتت أنها تعتبر ذلك سببًا كافيًا لشن الحرب للحصول على ضمانات غربية بعدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، ووقف التصعيد العسكري شرق أوكرانيا، وكانت روسيا قد طالبت بتوقف أوكرانيا عن محاولة استعادة السيطرة على المناطق الانفصالية المدعومة من روسيا في إقليم دونباس الذي يضم مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك في شرق أوكرانيا، حيث يمثل ذلك خرقًا لاتفاقي "مينسك 1" عام 2014م، و"مينسك 2 "عام 2015م اللذين تم التوصل

إليهما تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[37]. وأكدت روسيا محاولة الناتو استمالة جورجيا على حدودها الجنوبية الغربية، وضم فنلندا والسويد في منطقة البلطيق، وبالطبع أوكرانيا التي عملت مع بيلاروسيا كعازل لروسيا مع عضو في حلف الناتو هو بولندا، وأن تمديد حلف الناتو إلى الشرق بهذا الشكل سيوفر أرضية يمكن لقوات الناتو أن تتحرك عليها نحو روسيا، بالإضافة إلى تقليل وقت استجابة روسيا في حالة وقوع هجوم نووي عليها[38].

ويتفق العديد من الدراسات مع وجهة النظر تلك التي ترى أن تدخل روسيا بقيادة بوتين في أوكرانيا جاء لتحقيق أهداف جيو– استراتيجية تتعلق بفهمه لأمن روسيا بوصفها دولة عظمى ذات مجال حيوي، ولا تقبل بتحالفات عسكرية على حدودها، وتريد أن تفرض هيبتها، واحترام مصالحها على من يسعى إلى الإضرار بتلك المصالح[39].

أهم قضايا الأمن الأوروبي بعد الحرب الروسية الأوكرانية

1– ترتيبات الأمن الأوروبي:

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن قصور في ترتيبات الأمن الأوروبي، وأظهرت الاتحاد الأوروبي في دور المنسق بين السياسات الأمنية للدول الأعضاء أكثر من كونه فاعلًا قادرًا على توفير مظلة أمنية لتلك الدول في مواجهة أي تهديدات ومخاطر. وقد سعى الاتحاد الأوروبي للتعامل مع هذا القصور، فأصدر وثيقتين مهمتين: الأولى، هي "إعلان فرساي" في 11 مارس 2022م، والثانية هي وثيقة "التوجه الاستراتيجي لتقوية الاتحاد أوروبي في مجالي الأمن والدفاع خلال العقد القادم" في 21 مارس 2022م[40].

وبالنسبة لإعلان فرساي، فقد حدد الإعلان ثلاثة مجالات للأمن يتعين على الاتحاد تحقيق نتائج ملموسة في كل منها بحلول العام 2030م، وهي[41] أولًا، تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية من خلال زيادة الإنفاق العسكري، وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في برامج الشراء الموحد للقدرات الدفاعية بهدف رفع مستوى القدرة على تعبئة ونشر القوات العسكرية في مختلف مناطق الاتحاد. ثانيًا، تقليل الاعتماد على روسيا كمصدر يغطى احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة (الغاز والنفط والفحم) بعدة خطوات منها : تسريع تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، وتنويع مصادر استيراد

الغاز الطبيعي المسال، وتسريع تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتسريع ربط شبكات الكهرباء والطاقة بين دول الاتحاد. ثالثًا، بناء قاعدة اقتصادية أكثر قوة من خلال مواصلة العمل على تقوية السوق الأوروبية الموحدة لتكون أكثر تنافسية على المستوى العالمي خصوصًا في مجال الأنشطة الاقتصادية الخضراء والرقمية.

أما وثيقة "التوجه الاستراتيجي لتقوية الاتحاد أوروبي في مجالي الأمن والدفاع خلال العقد القادم"[42] فتهدف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك العسكري في مواجهة الأزمات الأمنية التي تهدد أوروبا، وتحقيق قفزة كبيرة الى الأمام " quantum leap forward" في هذا المجال، وتخطط الوثيقة لاستكمال الاتحاد الأوروبي في عام 2030م إنشاء ما يعرف باسم "قدرة الاتحاد الأوروبي للانتشار السريع"، وتتألف من 5000 جندي قادرين على التدخل السريع للتعامل مع الأزمات الأمنية، وسيكون الاتحاد كذلك مستعدًّا لنشر 200 خبير للقيام بالمهام التي يتم تنفيذها في إطار سياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد خلال 30 يومًا من وقوع الأزمة. وتشير الوثيقة إلى أن قدرة الاتحاد الأوروبي على تعزيز أدواته العسكرية والدفاعية تقتضي تعزيز التعاون مع شركاء الاتحاد الاستراتيجيين ممثَّلين بحلف الناتو، والأمم المتحدة، وحلفاء الاتحاد الإقليميين، مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الآسيا . ويمكن القول بأن أهمية هذه الوثيقة بالنسبة لترتيبات الأمن الأوروبي ترتبط بأنها أعادت تقييم التهديدات التي يتعرض لها الأمن الأوروبي، والتي أصبحت تشمل السياسات الروسية الهادفة لإنشاء مجالات للنفوذ في عدد من الدول الأوروبية ودول الجنوب باستخدام القوة العسكرية، والهجمات السيبرانية. وتعتبر الوثيقة أن الصين دولة مؤثرة في الأمن الأوروبي، فهي من ناحية شريك يمكن التعاون معه للتعامل مع القضايا العالمية، مثل التغير المناخي، ولكنها من ناحية أخرى طرف في العديد من الأزمات وبؤر التوتر في العالم، وهو ما يجعلها منافسًا اقتصاديًّا للاقتصاد الأوروبي، وقوة راغبة في تغيير هيكل النظام الدولي، والقيم التي يستند ويعتمد إليها.

وتؤكد الوثيقة على أن التهديدات الناتجة عن السياسات الروسية والصينية لا تؤثر فقط في قدرة الاتحاد على حماية أمن المواطن الأوروبي داخليًا، وإنما تؤثر أيضًا في البعد الخارجي للأمن الأوروبي والمرتبط بالعلاقات مع دول غرب البلقان وشرق المتوسط وجنوب المتوسط وأفريقيا ودول الخليج العربي ومنطقة الهند– الباسيفيك وأمريكا اللاتينية، وهي مناطق– وفق الوثيقة– لم ينشط فيها الاتحاد بشكل كافٍ لتعزيز مصالحه الأمنية فيها مما ترك فراغًا يسعى كل من الصين وروسيا لملئه. وعليه، فقد أصبح لدى الاتحاد الأوروبي مسعًى للتحول إلى منظمة قادرة على توفير الأمن من خلال التعامل مع التهديدات التقليدية ذات الصلة باستخدام القوة العسكرية، وعودة سباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتلك ذات الصلة بالإرهاب والإجرام المنظم والحروب المهجنة والهجمات السيبرانية والتغير المناخي والأزمات الصحية العالمية.

2– عودة التهديد النووي:

لم تشهد القارة الأوروبية على الجانب العملي تهديدًا نوويًّا عسكريًّا بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا كان هناك تهديد نووي حقيقي شهدته الدول الأوروبية فقد كان انفجار مفاعل تشيرنوبيل في أوكرانيا في أبريل 1986م عندما انتشرت سحابة إشعاعات نووية عبر أوروبا في أبريل 1986م بعد انفجار المفاعل، وعليه فقد كان ذلك التهديد ذا طبيعة مدنية، ولا يتضمن أية أهداف عسكرية، لكن مع تفاقم الحرب مع أوكرانيا، وشعور روسيا بالضغوط المتزايدة عليها من التحالف الأمريكي– الغربي، كان قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في اليوم الرابع للحرب وضع قوة الردع الروسية في حالة التأهب، وهي مجموعة من الوحدات هدفها ردع الهجوم على روسيا بما في ذلك في حال حرب تتضمن استخدام أسلحة نووية، وقد أرجع بوتين قراره ذلك إلى تصريحات حلف الناتو العدوانية تجاه بلاده، ووضع حلف الناتو في حالة تأهب قصوى، ونشر المزيد من القوات العسكرية في أوروبا، منتقدًا العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا بسبب غزوها أوكرانيا، واعتبرها غير مشروعة. وقد وصفت الولايات المتحدة تلك الخطوة بأنها خطوة تصعيدية غير مبررة[43].

وتؤكد الاستراتيجية الروسية العسكرية الصادرة في عامي 2014 و2020م أن الاتحاد الروسي يحتفظ بالحق في استخدام الأسلحة النووية ردًّا على استخدامها أو استخدام غيرها من أسلحة الدمار الشامل ضده أو ضد حلفائه، وأيضًا في حالة حدوث عدوان على الاتحاد الروسي بأسلحة تقليدية، وذلك عندما يكون وجود الدولة موضع تهديد. وقد أكد ألكسندر غروشكو، نائب وزير الخارجية الروسي، في مطلع مايو 2022م، أن القرار بشأن الاستخدام المُحتمل للأسلحة النووية منصوص عليه بوضوح في العقيدة العسكرية الروسية، وهو ما يعني أن موسكو جادة في استخدام أسلحتها إذا ما تم تجاوز أحد خطوطها الحمراء المُعلنة سابقًا. من جانبه أعلن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن روسيا لن تلجأ إلى الأسلحة النووية إلّا في حالة تهديد وجودي لها، وليس بسبب النزاع الحالي مع أوكرانيا[44].

من جانب آخر زادت أخطار العامل النووي في الأزمة من خلال محطة "زابوريجيا" الأوكرانية للطاقة النووية التي سيطرت عليها روسيا، والتي تعتبر محور اتهامات متبادلة بين روسيا وأوكرانيا، حيث أعلنت وكالة الطاقة الأوكرانية، في الثالث من نوفمبر 2022م، عن توقف المحطة النووية بشكل كامل إثر إصابتها بأضرار بسبب القصف الروسي، واتهم الرئيس الأوكراني روسيا باللجوء إلى الرعب النووي، والعمل على تكرار كارثة تشيرنوبيل، في حين اتهمت روسيا أوكرانيا بقصف المحطة في العشرين من الشهر نفسه دون رصد تسرب إشعاعات نووية جراء القصف. وتعد المحطة هي الأكبر في أوروبا، وواحدة من أكبر 10 محطات طاقة في العالم[45].

وترى بعض الدراسات أن روسيا لجأت إلى التلويح باستخدام قدراتها النووية لتوظيفها في تحقيق عدة أهداف تتمثل فيما يلي[46]:

1- الرد على التصعيد الأمريكي: إذ جاءت تصريحات بوتين عقب تمكن الجيش الأوكراني من شن هجوم مضاد على مناطق سيطرة الجيش الروسي في أوكرانيا منذ أواخر شهر أغسطس 2022م وحتى مطلع سبتمبر من نفس العام، وأسفرت عن استعادة الجيش الأوكراني أغلب مناطق إقليم خاركيف.

2- إصرار روسيا على تحقيق أهدافها من الحرب: حيث كان هناك إصرار روسي بعد انتكاسة خاركيف على التأكيد أن موسكو لن تتراجع عن تحقيق أهدافها في أوكرانيا، وهو ما أكده بوتين للمستشار الألماني، أولاف شولتس، في المكالمة التي جرت بينهما يوم 13 سبتمبر 2022م، والذي طالبه فيها شولتس بإنهاء العملية العسكرية، والانسحاب من أوكرانيا. وأشار شولتس، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022م، إلى أن بوتين لن يتمكن من الانتصار في الحرب، وأن برلين لن تقبل أي سلام تمليه روسيا.

3- وضع سقف للدعم المقدم إلى أوكرانيا: إذ حذرت وزارة الخارجية الروسية، في سبتمبر 2022م، من مخاطر التدخل الغربي في الحرب الأوكرانية، مطالبةً الإدارة الأمريكية بتجنب وضع ربما يؤدي إلى صدام عسكري مباشر معها، وأكدت أنها سوف ترد بشكل ملائم، وربما بشكل غير متكافىء، على نهج واشنطن الهادف لممارسة أقصى قدر من الضغط على موسكو؛ وذلك في تهديد ضمني بأن الدعم الأمريكي لأوكرانيا قد يدفع موسكو للتصعيد، وصولًا إلى استخدام أسلحة نووية في تحدٍّ واضحٍ لأي مكاسب قد يجنيها الجيش الأوكراني عبر حصوله على أسلحة أمريكية أو غربية.

3- المرتزقة والمقاتلون الأجانب:

شهدت الحرب الروسية الأوكرانية استخدام المرتزقة والمقاتلين الجانب بشكل ملحوظ وغير متوقع في أوروبا.

فالدعوات الأوكرانية بجلب المرتزقة لقيت ترحيبًا دوليًّا من جانب دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة، بل كانت هناك تسهيلات كثيرة لنقل المتطوعين إلى الأراضي الأوكرانية[47]. فبعد يومين من بدء الغزو الروسي وجه الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، دعوة للمتطوعين الأجانب للانضمام إلى الفيلق الدولي الذي شكلته أوكرانيا. وسرعان ما حظيت دعوته بدعمٍ من كل من رئيسة وزراء الدنمارك ميتى فريدريكسون التي أكدت أن بلادها ستجيز للمتطوعين الانضمام إلى الفيلق الدولي للمقاتلين الأجانب بأوكرانيا، ووزيرة خارجية بريطانيا ليز تراس (رئيسة الوزراء بعد ذلك) التي أعلنت أن معركة أوكرانيا هي معركة من أجل الحرية، وأوروبا، لكن هذه الدعوات لقيت تحفظًا من أعضاء

الناتو الآخرين الذين تحفظوا على منح المتطوعين الأجانب تفويضًا للانضمام إلى اللواء الدولي كما فعلت بعض الدول، وهي حالة غير مسبوقة في تاريخ الحلف. على الجانب الآخر شجع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المقاتلين الأجانب على الانضمام إلى "الحرب ضد النازية الجديدة"، على الرغم من العدد الكبير للمقاتلين في القوات المسلحة الروسية، والذي يبلغ 900 ألف مقاتل، ومليوني جندي احتياطي، ولكن، باستثناء المتطوعين من سوريا، لم تستجب الدول العربية للدعوة الروسية[48].

وقد أشارت تقارير روسية إلى أن الولايات المتحدة عملت على تكوين جماعات من الإرهابيين أرسلتهم إلى أوكرانيا عبر بولندا، وأن المخابرات الأمريكية تشرف على عملية تجميع داعشيين من الشرق الأوسط وأفريقيا، وأن قاعدة "التنف" الأمريكية في سوريا أصبحت معسكر التدريب الرئيسي لإرهابيي داعش قبل إرسالهم إلى منطقة "دونباس" شرق أوكرانيا.

كما أفادت تقارير عن مواقع بحثية أمريكية أن بعض قدامى المقاتلين من قوات العمليات الخاصة من جنسيات مختلفة، منهم أمريكيون وبريطانيون وألمان وغيرهم، موجودون في بولندا، ويخططون للعبور إلى أوكرانيا للانضمام إلى "جهود الدفاع عن أوكرانيا وأوروبا والعالم". وكان الرئيس الأوكراني "زيلينسكي" قد فتح المجال للأجانب للانضمام إلى قواته بلاده باعتبار أن ذلك يهدف إلى حماية الأمن العالمي. وبحسب ما صرح به وزير الخارجية الأوكرانية، دميترو كوليبا، فإن عدد المتطوعين بلغ 20 ألفًا من 52 دولة ينحدر معظمهم من أوروبا، وهدفهم– كما قال– هو الدفاع عن حرية أوكرانيا وشعبها، فيما تشير تقارير أخرى إلى تجاوز العدد ما يتعدى 40 ألف مقاتل، يتقاضون أجرًا يوميًّا يتعدى الـ 2000 دولار، ويتم وضعهم في خطوط المواجهة الأمامية أمام الجيش الروسي، في حين أكد المتحدث باسم الفيلق الدولي للدفاع عن أوكرانيا "مرتزقة أوكرانيا" داميان ماجرو: أن لدى الفيلق ممثلين من 55 دولة من جميع قارات العالم يشاركون في القتال إلى جانب القوات الأوكرانية، ويضم أكبر عدد من المواطنين الأمريكيين والبريطانيين، يليهم مواطنو بولندا وكندا، وهناك أعداد لا بأس بها من مواطني دول البلطيق ودول شمال أوروبا[49].

والحقيقة أن تواجد مرتزقة بتلك الأعداد الكبيرة للقتال في أوروبا سوف يخلق مشكلة أمنية لا يستهان بها بعد انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية، مثل مسألة عودة هؤلاء المرتزقة إلى دولهم بعد

انتهاء الحرب، وانتشار السلاح على نطاق واسع خارج نطاق سيطرة الدولة، ومدى مشاركة هؤلاء المرتزقة في أعمال خارجة عن القانون. وتلفت بعض الدراسات النظر إلى أن الولايات المتحدة ترغب في تكرار نموذج مقاومة الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، وتطبيقه في أوكرانيا، حيث استعانت الولايات المتحدة والغرب بمرتزقة ومقاتلين تحت نفس الشعارات مثل الدفاع عن العالم الحر، وحماية الشعوب والديمقراطية... إلخ، وقد نجحت تلك الجهود بالفعل في استنزاف الاتحاد السوفيتي، وخروجه من أفغانستان عام 1989م، إلا أن هؤلاء المرتزقة كانوا قد اكتسبوا خبرات ومهارات قتالية ساعدتهم على تشكيل تنظيمات إرهابية مثل حركة طالبان، وتنظيم القاعدة نافست الدولة الأفغانية وأغرقتها في مستنقع الإرهاب حتى يومنا هذا، وانضم هؤلاء إلى حروب في الشيشان والبوسنة وسوريا والعراق، وقاموا بعمليات إرهابية في دول غربية وعربية[50].

4- أزمة الطاقة:

تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في ارتفاع كبير لأسعار الغاز عالميًا، ومن المعروف أن روسيا أكبر مصدر للغاز في العالم، حيث تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، كما أنها من أكبر دول العالم المصدرة للنفط. وفيما سبق، وخلال حقبة الاتحاد السوفيتي، هيمنت روسيا على إمدادات الغاز إلى أوروبا؛ فمنذ إنشائها خط أنابيب إلى الغرب ازدادت قبضتها على هذه السوق في السنوات الأخيرة حتى باتت موسكو تمتلك نحو 25٪ من صادرات الغاز العالمية، كما أصبحت تسيطر على 13.3٪ من إنتاج النفط العالمي مقارنةً بـ 12.3٪ للمملكة العربية السعودية[51].

وتعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي وتعد ألمانيا وإيطاليا وتركيا أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الطبيعي الروسي، وتليهم اقتصادات بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والمجر والنمسا وجمهورية سلوفاكيا وهولندا وفنلندا[52]. وقد أعلنت ألمانيا أنها سوف تتضرر من العقوبات على روسيا في مجال الطاقة، وكان المستشار الألماني "أولاف شولتز" قد أكد وقف اعتماد مشروع خط أنابيب الغاز الروسي– الألماني "نورد ستريم 2" في إطار العقوبات المفروضة على روسيا، والتي تقودها الولايات المتحدة، علمًا بأن 55% من واردات الغاز الألمانية مصدرها روسيا. هذا وقد قفزت أسعار

العقود الآجلة للغاز في أوروبا خلال الأسبوع الأول من مارس 2022م بنسبة بلغت 30%، وحطمت الرقم القياسي البالغ 2400 دولار لكل ألف متر مكعب، ولم تشهد القارة الأوروبية مثل هذه الأسعار المرتفعة منذ منتصف التسعينيات.

وقد تعهد القادة الأوروبيون بتكثيف جهودهم لتقليل اعتمادهم في مجال الطاقة على روسيا التي خفضت شحنات الغاز، وكشفت المفوضية الأوروبية في 25 يونيو 2022م أن هناك (12دولة) في الاتحاد الأوروبي باتت بدون غاز روسي بشكل كلي أو جزئي، وأن على الدول الأعضاء الاستعداد لتطبيق خطة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة. من جانب آخر توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق لزيادة إمدادات الغاز مع إسرائيل ومصر، وتعزيز التعاون مع النرويج، مع مفاوضات مباشرة في مراحلها النهائية مع أذربيجان لإيجاد بدائل لإمدادات الطاقة. ويؤدي وقف روسيا لإمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي إلى خلق حالة من انعدام الأمن في مجال الطاقة للاتحاد في وضع كان فيه اعتماده الرئيسي على إمدادات الغاز الروسي، لكن بينما تتمتع روسيا بقوة البائع، فإن أوروبا تتمتع بقوة شراء أكبر، حيث إن نسبة 71٪ من صادرات روسيا تتجه نحو الاتحاد الأوروبي[53]. وقد شكل إعلان شركة "غازبروم" الروسية وقف ضخ الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر خط "نورد ستريم 1" لأجل غير مسمى حتى الانتهاء من الصيانة والإصلاحات خطوة مهمة في إطار حرب الطاقة بين روسيا والغرب الموازية للحرب في أوكرانيا.

وفي مجال النفط تعد روسيا المصدر الأكبر للنفط والمنتجات النفطية المكررة إلى الاتحاد الأوروبي. ففي عام 2013 م، وعلى أساسٍ صاف، زودت روسيا الاتحاد الأوروبي بما يصل إلى 35٪ من المنتجات النفطية الخام والمكررة المستهلكة أو المُصدّرة من جانب الاتحاد وما يقرب من نصف صافي الواردات[54]. ورغم ذلك اتفق وزراء مالية دول مجموعة السبع على الاقتراح الأمريكي، المدعوم من بريطانيا، بالعمل على فرض سقف سعر على النفط الروسي لحرمان روسيا من عائدات مبيعات نفطها التي تزداد على الرغم من العقوبات، وذلك للحد من قدرة موسكو على تمويل حربها في أوكرانيا. وقد بدأ سريان الحد الأقصى الذي فرضته مجموعة السبع في 5 ديسمبر 2022 ، لكن روسيا قالت إنها

لن تلتزم بهذا الإجراء حتى لو اضطرت إلى خفض الإنتاج[55] ومنذ طرح هذا المقترح هناك شبه إجماع في سوق الطاقة العالمي على أن تطبيقه ليس ممكنًا لأسباب عدة: أولها، أنه يتطلب موافقة روسيا على سقف السعر، إلا أنها كررت الإعلان عن أنها لن تقبل بذلك، وجددت موقفها بتأكيد أنها لن تبيع نفطها لأية دولة تلتزم بسقف السعر في حال تطبيقه، وثانيها، أن تطبيق سقف السعر بشكل فعال يحتاج إلى التزام أغلب دول العالم المستوردة للنفط الروسي بما تقرره الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب. وبالنظر إلى أن محاولة استصدار قرار بإدانة روسيا بسبب حرب أوكرانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة أظهر عدم توافق كامل عليه، فإن شرط فاعلية سقف السعر قد لا يتوفر، علاوة على ذلك هناك أيضًا عوامل أخرى كثيرة تجعل تطبيق سقف السعر في غاية الصعوبة[56]؛ فهناك صعوبة في جانب آلية المراقبة والتدقيق، كما أنه سيفتح الباب للالتفاف على تلك العقوبات؛ إما بواسطة التهريب، أو بالصفقات الثنائية بين روسيا والدول التي اتخذت موقفًا محايدًا من الحرب الروسية الأوكرانية مثل الصين والهند وغيرها.

وقد زادت الصين تحديدا وارداتها من النفط الروسي بشكل كبير في شهر مايو 2022، وهو الأمر الذي يساعد روسيا على تعويض اغلاق الأسواق الغربية أمامها بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها. وتفوق الكمية التي استوردتها الصين من روسيا في ذلك الشهر، والبالغة نحو 8.42 ملايين طن من النفط وفقا لأرقام الجمارك الصينية، واردات النفط من المملكة العربية السعودية التي بلغت 7.82 ملايين طن، والتي تعتبر أكبر مزوّد نفط للصين تقليدياً. وارتفعت واردات الصين من النفط الروسي، في مايو 2022، بنسبة 55% على أساس سنوي، بحسب أرقام الجمارك الصينية.[57]

وفي سياق التعاون بين البلدين في مجال الطاقة أعلنت روسيا في شهر سبتمبر 2022، أن خط الأنابيب "قوة سيبيريا 2" الذي تتباحث مع الصين منذ سنوات لبنائه بهدف تزويد الصين بالغاز الروسي سوف يحل محل خط أنابيب "نورد ستريم 2" الذي بُني لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا لكن تم التخلي عنه في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. من جانبه أكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، أن روسيا والصين ستوقعان قريباً اتفاقيات تستورد بموجبها الصين من روسيا قرابة 50 مليار متر مكعب من

الغاز سنوياً عبر خط أنابيب "قوة سيبيريا 2" الذي سيبدأ بناؤه في عام 2024، وهى الكمية التي تعادل تقريبا السعة القصوى لخط "نورد ستريم 1" والبالغة 55 مليار مكعب سنويا[58]. ومما لا شك فيه أن ذلك التعاون بين البلدين في مجال الطاقة سوف يحد من فعالية العقوبات الغربية على قطاع الطاقة الروسي، في نفس الوقت الذي يعزز فيه العلاقات بين روسيا والصين.

خاتمة الدراسة

تناولت الدراسة تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي، حيث ميزت بين ثلاث مراحل هي: مرحلة الحرب الباردة التي ساد فيها مفهوم الأمن الضيق (العسكري) للأمن وفقًا للنظرية الواقعية، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة التي ساد فيها مفهوم الأمن الشامل (الواسع) وفقًا للنظرية الليبرالية، ثم مرحلة الحرب الروسية الأوكرانية التي أعادت مفهوم الأمن الضيق أو التقليدي مرة أخرى إلى القارة الأوروبية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الأمنية الأوروبية؛ فقد أعادت نمط الحروب العسكرية التقليدية، ونمط الأمن العسكري إلى المشهد، والتي كانت قد تراجعت أهميتها لصالح التهديدات الأمنية غير التقليدية والأمن الشامل.
2- أن الدول الأوروبية تنظر إلى " التهديد" الروسي للأمن الأوروبي، سواءً عبر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014م، أو عبر غزوها لأوكرانيا على أنه تهديد أوروبي داخلي، وهو ما يستدعي التعامل معه بطريقه مختلفة عما لو كان تهديدًا لها من خارجها وبما يعني ضرورة تفهم مطالب الأمن الروسية.
3- ظهور قضايا في شكل تحديات للأمن الأوروبي مثل الحاجة إلى ترتيبات أمنية وتنسيق أوروبي في مواجهة الأزمات، والتهديد باللجوء للسلاح النووي في القارة، وأزمة الطاقة، وظهور المرتزقة والمقاتلين الأجانب في القارة الأوروبية، وهو الأمر الذي سوف تكون له آثاره على المدى الطويل.

4- أن الأمن الأوروبي سوف يشهد في أعقاب انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية مناخًا عامًّا من عدم الثقة المتبادلة، وهو ما قد يحتاج الى مراجعة شاملة، مع الوضع في الاعتبار أن روسيا دولة مهمة ومؤثرة في الأمن الأوروبي، وأنه لا يمكن تجاهلها أو عزلها.

المراجع

1. عبدالغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004م)، ص 153.
2. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة (القاهرة: الناشر هو المؤلف، 2009) ص ص 35- 36.
3. عبد الرفيق كشوط، فلسفة الأمن والدفاع الأوروبي من منظور المقاربات الأمنية، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة الجزائر- كلية العلوم السياسية، 2014م)، ص ص 24، 26.
4. مصطفى علوي سيف، " مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، في هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين (محررين)، قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، 2004م)، ص 4.
5. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018م)، ص ص 62، 63.
6. نادية مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، بحث تم نشره بمجلة السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985م، ص ص 10، 11.
7. Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Knopf, 1985).
8. Hans J. Morgenthau, " Six Principles of Political Realism" in, Phil Williams, Donald M. Goldstein and Jay M.Shafritz (eds.), Classic Readings of International Relations (New York: Harcourt Brace College Publishers,1994) p. 37
9. عماد جاد بدرس، أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية: دراسة تطبيقية علي حلف شمالي الأطلنطي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998م)، ص ص 34، 35.
10. سليم قسوم، مرجع سابق، ص 63.
11. لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحديات التحول في السياسة الدولية "دراسة تقويمية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد السابع والخمسون، ديسمبر 2014م، ص 8. وانظر كذلك: نورهان الشيخ، نظرية العلاقات الدولية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018م)، ص ص 170- 177.
12. لعبت الأيديولوجية دورًا مهمًّا في أثناء الحرب الباردة، فقد ربطت الدول المتحالفة في كل معسكر مع بعضها، وخلق نظرة متجانسة فيما بينها للسياسة الخارجية والإحساس بوجود تحديات ومصالح مشتركة. انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010م)، ص 70.
13. حول ميلاد النظام العالمي/ الدولي الجديد والجدل حوله وأهم سماته أنظر: على الدين هلال ، تحرير وتقديم، النظام الدولي الجديد آفاق ما بعد الحرب الباردة، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع ، يناير/ مارس- أبريل / يونيو 1995، ص ص 7- 121.
14. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995) ص 186

15. مصطفى علوي سيف، " مفهوم الأمن فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، في هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين (محررين)، قضايا الأمن في آسيا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، 2004م)، ص 4.

16. علاء عبدالحفيظ محمد، المواءمة بين اعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية: التجربة الأمريكية نموذجا (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014) ص 50.

17. Patrick A. Mello, Democratic Peace Theory, in Paul I. Joseph (ed.), The SAGE Encyclopedia of War: Social Science Perspectives (California: SAGE Publications, 2016) available at researchgate.net, July 2016, at: https://www.researchgate.net/publication/305207296_Democratic_Peace_Theory

18. Heinz Gärtner, "Models of European Security and Options for The New Neutral Members in the European Union – The Austrian Example," European Security, Vol. 5, No. 4, Winter 1996, pp. 606-607.

19. علاء عبدالحفيظ محمد، مرجع سابق، ص ص 46-48.

20. المرجع السابق، ص 74.

21. Helga Haftendorn, “The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security”, International Studies Quarterly, Vol. 35, no. 1, March 1991, pp.12-16.

22. Christopher Coker, Globalisation and Insecurity in the Twenty - First Century: NATO and the Management of Risk, Adelphi Paper 345 (Oxford: Oxford University Press, 2002) p.39.

23. Adrian Hyde – Price, “ Beware the Jabberwock: Security Studies in the Twenty – First Century”, in Heinz Gartner, Adrian Hyde – Price and Erich Reiter (eds.), Europe’s New Security Challenges (London, Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2001) pp .37-38

24. أسامة فاروق مخيمر، دور منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إدارة الصراعات في أوروبا بعد الحرب الباردة: دراسة لحالة البوسنة، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004م)، ص ص 73- 74.

25. A Future Security Agenda for Europe, “Report of the Independent Working Group Established by the Stockholm International Peace Research Institute”, European Security¸ Vol. 6, No.1, Spring1997, p. 131.

26. أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

27. برنامج الشراكة من أجل السلام، تم طرحه رسميًّا في قمة حلف الناتو في بروكسل في يناير 1994م كمبادرة لبناء وتعزيز الثقة والتعاون مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول وسط وشرق أوروبا. انظر في ذلك: محمد أبوبكر أحمد حسين، حلف شمال الأطلنطي ومهام ما بعد الحرب الباردة (1991- 2017م)، رسالة ماجستير، (أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2021م) ص 127.

28. وثائق الناتو الاستراتيجية: المبادىء العامة والغايات، الدور والمهام، السياسات والبرامج في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (بريطانيا: شركة ماجستكس للاستشارات ـ وحدة البحوث والترجمة، 2001م)، ص ص 157- 159.

29. "عندما تعهدت أمريكا لروسيا بعدم توسع الناتو شرقًا!"، موقع الخنادق، 10 مارس 2022م، على الرابط : https://www.alkhanadeq.com/post.php?id=2447

30. المرجع السابق.

31. Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 1992 (Oxford: Oxford University Press 1992) p. 420.

32. محمد أبوبكر أحمد حسين، مرجع سابق، ص 99.

33. علي الدين هلال، " تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام العالمي"، السياسة الدولية، عدد 228، أبريل 2022م، ص 74.

34. ستيفاني بيزارد، أندرو رادين وآخرون، العلاقات الأوروبية مع روسيا : تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية، (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017م)، ص 14.

35. إيمان رجب، "ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية- الأوكرانية.. أبعاد التأثير ومسارات المستقبل"، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، 9 أغسطس 2022م، متاح على الرابط: file:///C:/Users/My%20Lap/Desktop/TRENDS%20Research%20and%20Advisory%20-%20%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%B6%D9%88%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9..%20%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%20%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84.html

36. أحمد جلال محمود عبده، "السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، العدد السادس عشر، أكتوبر 2022م، ص ص 419، 420.

37. المرجع السابق، ص 421.

38. Lev Topor, Strategic Perspectives on the Russia-Ukraine War, E-International Relations, Mar 6 2022, available at: https://www.e-ir.info/2022/03/06/opinion-strategic-perspectives-on-the-russia-ukraine-war/

39. عزمي بشارة، "روسيا وأوكرانيا وحلف الناتو: تأملات في الإصرار العجيب على عدم تجنب المسار المؤدي إلى الحرب"، سلسلة دراسات، 27 فبراير 2022م، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

40. إيمان رجب، مرجع سابق.

41. European Council (Consilium), Versailles Declaration, 10 and 11 March 2022, available at: https://www.consilium.europa.eu/media/54773/20220311-versailles-declaration-en.pdf

42. A Strategic Compass for a stronger EU security and defence in the next decade, available at: https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/03/21/a-strategic-compass-for-a-stronger-eu-security-and-defence-in-the-next-decade/

43. "بوتين يضع "قوات الردع" النووي في حالة تأهب والناتو يندد"، موقع DW، 27 فبراير 2022م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3ik7ks5

44. روسيا: لن نستخدم أسلحة نووية إلا إذا تعرضنا لـ"تهديد وجودي"، موقع ميادين، 29 مارس 2022م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3jeyDo2

45. " بـ 15 قذيفة.. أوكرانيا "متهمة" بقصف محطة زابوريجيا النووية"، موقع سكاي نيوزعربية، 20 نوفمبر 2022م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3GWnJx5

46. شادي عبدالوهاب، "الردع بالتصعيد: هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى صراع نووي؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 سبتمبر 2022م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3Wmm4p4

47. هدى عبدالغفار صالح، " توظيف المرتزقة .. الارتدادات السلبية للحرب الأوكرانية"، السياسة الدولية، موقع مجلة السياسةالدولية، مقالات رأي، 29 سبتمبر 2022م، على الرابط: https://bit.ly/3UB1Fv5

48. " المرتزقة السوريون في أوكرانيا: بين الوهم والواقع"، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط، مركز كارنيجي، 23 يونيو 2022م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3iflGtJ

49. هدى عبدالغفار صالح، مرجع سابق.
50. المرجع السابق.
51. سهير الشربيني، أزمة الطاقة في أوروبا: الأبعاد المحلية والتداعيات العالمية، مركز تريندز للأبحاث، 3 فبراير 2022م، متاح على الرابط: https://bit.ly/3FD2wpU
52. إف. ستيفن لارابي، ستيفاني بيزارد وآخرون، روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية، (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017م)، ص 33.
53. " كيف غيّرت الأزمة الأوكرانية مفاهيم الأمن الدولي؟، " المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 24 سبتمبر 2022م، مناح على الرابط: https://bit.ly/3HMhNr1
54. إف. ستيفن لارابي، ستيفاني بيزارد وآخرون، مرجع سابق، ص 31.
55. "الغرب يبدأ تطبيق قرار تحديد سعر النفط الروسي عند 60 دولاراً للبرميل"، موقع العربية، 5 ديسمبر 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3jckesG
56. أحمد مصطفى، "هذا ما سينتج عن وقف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا"، موقع اندبندنت عربية، 3 سبتمبر 2022م، متاح على الربط: https://bit.ly/3VgpSYg
57. "نفط روسيا المحظور في الغرب يصبّ بشكل قياسي في الصين" موقع الميادين، 20 يونيو 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3VjfRcQ
58. "موسكو: خط أنابيب "قوة سيبيريا 2" لنقل الغاز إلى الصين "سيحلّ محل" نورد ستريم 2"، موقع فرانس 24، 16 سبتمبر 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3YvmTOt